الفصل الأول

عولمة الاقتصاد

حجم وسرعة واتجاه التدفق يشير إلى تحول تاريخي للثروة والقوة الاقتصادية النسبية من الغرب إلى الشرق، ناتج عن:

- تزايد مستمر في أسعار البترول والغاز، التى تنتج أرباح "تحملها الرياح" لدول الخليج وروسيا.
- تكاليف عمالة رخيصة نسبيا مصحوبة بسياسات غيرت مكان التصنيع وبعض الخدمات إلى أسيا.

انتقال الثروة والقوة الاقتصادية عزز من النمو الاقتصادي لبعض بلدان الشرق، ولكن هذا التحول سيخلق ضغوطا تسرع من عملية إعادة التوازن التى ستكون مؤلمة لكل من الدول الغنية والفقيرة.

رغم كون التحول ليس "صفرى النتيجة" فإن خاسرون مبكرون سيظهر معظمهم في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، فضلا عن أن الدول الصناعية ستواجه تحديات بسبب ارتباطاتها المالية مع الأسواق البازغة.

١. العودة إلى المستقبل

للمرة الأولي منذ القرن الثامن عشر تكون قوي أسيوية (الصين والهند) جاهزة لاستعادة مواقع تاريخية احتلتها من قبل، عندما انتجت الصين ٣٠% والهند ١٥% من ثروة العالم، من المحتمل أن يتفوق الناتج المحلي الإجمالى[١] *GDP* لهما على باقي الدول باستثناء الولايات المتحدة واليابان،

(١) الناتج المحلى الإجمالى Growth Domestic Product : هو أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد، ويحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً فى منطقة ما خلال فترة زمنية معينة.

obeikandl.com

ولكن نصيب الفرد من الدخل *Per Capita*[٢] فيهما سيستمر في التراجع لعقود.

من المتوقع أن إجمالى مشاركة كل من البرازيل وروسيا والهند والصين *BRIC'S* مجمعة في الناتج المحلى الإجمالى العالمي سيساوي تلك النسبة التى تشارك بها الدول السبع الكبار *G-7*[٣] طبقا إلى نفس التوقعات فإن الدول الاقتصادية الثماني الكبرى ستكون كالآتى: (ترتيب تنازلي).

١- الولايات المتحدة.

٢- الصين.

٣- الهند.

٤- اليابان.

٥- ألمانيا.

٦- المملكة المتحدة.

٧- فرنسا.

٨- روسيا.

بزغت الصين، بشكل خاص، كقوة مالية ذات وزن ثقيل، ففى ٢٠٠٨ كان احتياطيها للنقد الأجنبي ٢ تريليون دولار. الدول سريعة النمو بما فيها الصين وروسيا أنشأت صناديق ثروة سيادية[٤] *SWFs* بهدف استخدام مئات البلايين من الدولارات للحماية من العواصف الاقتصادية، بعض من هذه الصناديق ستعود الى الغرب فى شكل استثمارات، مما سيدعم التنافسية والإنتاجية

(٢) Per Capita هو مصطلح لاتينى يقابله بالانجليزية Per Head أى لكل شخص، وهنا تعنى نصيب الفرد من الدخل القومى.

(٣) G-7 هى الدول الصناعية الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، كندا.

(٤) صناديق الثروة السيادية: (Sivereign Wealth Fund) تتشكل من رؤوس الأموال الناتجة عن الفوائض الحكومية وتستثمر في أسواق خاصة بالخارج، وتخلق بهدف الإبقاء على فائض في الحساب الجاري للحماية من تقلبات الأسواق، منذ عام ٢٠٠٥ فإن عدد الدول التى لديها SWFs صارت ٤٠ دولة بمجموع مبالغ يتراوح ما بين ٦٠٠ مليار دولار إلى ٣ تريليون دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى ٦,٥ تريليون دولار بعد خمس سنوات.

obeikandl.com

الاقتصادية، مع هذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر[٥] *FDI* بواسطة القوي البازغة سيظل يزداد بشدة.

جيل من الشركات العالمية المنافسة سينبثق من القوي الجديدة، ليساعد على ترسيخ مواقعها في السوق العالمية، ومن المحتمل أن تكون كالآتى:

- البرازيل: الصناعات الزراعية واكتشاف الطاقة خارج أراضيها.
- روسيا: الطاقة والمعادن.
- الهند: خدمات تكنولوجيا المعلومات والصناعات الدوائية وقطع غيار السيارات.
- الصين: الصلب والأجهزة المنزلية وأجهزة الاتصالات.

من المتوقع أن ٤٨ من أصل ١٠٠ شركة عالمية رائدة ستكون في البرازيل وروسيا والصين والهند *BRIC's*.

٢. نمو الطبقة المتوسطة

في سابقة تاريخية، يحدث حاليا انتقال لعدد ضخم من خطر الفقر المدقع[٦] إلى الطبقة إلى الطبقة المتوسطة، ففى حين أن ١٣٥ مليون شخص قد هربوا من خط الفقر المدقع ما بين عامى ١٩٩٩ و٢٠٠٤، فإنه طبقا للبنك الدولي من المتوقع أن يرتفع عدد الطبقة المتوسطة من ٤٤٠ مليون إلى ١,٢ بليون أو من ٧,٦% إلى ١٦,١% من سكان العالم، غالبيتهم من الصين والهند.

طبقا للبنك الدولى فإن نسبة الفقراء في العالم ستنكمش بـ ٢٣% (حاليا ٦٣%)، ولكنهم سيظلون الأفقر نسبيا، وخاصة في تلك الدول غير الساحلية وفقيرة الموارد التى ينقصها الكثير من الأساسيات لدخول معركة العولمة.

(٥) الاستثمار الأجنبي المباشر: هو قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم بهدف التأثير على تلك المشروعات.

(٦) خط الفقر المدقع: أقل من دولار فى اليوم.

obeikandl.com

٣. رأسمالية الدولة: ما بعد صعود الأسواق الديمقراطية في الشرق:

ثروة اليوم لا تنتقل فقط من الغرب إلى الشرق، وإنما تتركز أكثر تحت سيطرة الدولة، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية حدوث زيادة اللجوء إلى دور أكبر للدولة في الاقتصاد في جميع أنحاء العالم في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٧[٧].

بغض النظر عن الاستثناءات مثل الهند، فإن الدول التى استفادت من التحول الضخم للثروة، مثل الصين وروسيا ودول الخليج هى نظم غير ديمقراطية، وسياساتها الاقتصادية تطمس الفوارق بين العام والخاص، ويستخدمون نموذج مختلف عن ذلك الغربي الليبرالى التقليدي[٨]، هو نموذج رأسمالية الدولة[٩] *State Capitalism* مع إن دول أخرى مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة اختارت أيضاً هذا النموذج للتنمية الداخلية لاقتصادياتهم، إلا إن دور روسيا والصين على المسرح العالمي سيكون أكثر بروزا ومن المفارقات فإنه نتيجة للأزمة المالية العالمية قد يزداد دور الدولة في الاقتصاديات الغربية[١٠].

الدول التى تتبني نموذج رأسمالية الدولة عادة ما تفضل: مناخ تصدير مفتوح، صناديق استثمار سيادية *SWF's*، أوعية استثمار حكومية أخرى *State Interprises Vehicles* جهود متجددة في اتجاه سياسيات تصنيعية، تراجع الخصخصة *Privatization* وعودة ظهور الشركات المملوكة للدولة *State-Owned Enterprises (SOEs)*.

الأزمة المالية العالمية من المحتمل أن تغير مسار تعمق وتعقد الأسواق الخاصة من خلال تحكم وتنظيم دولى أكثر[١١]، في محاولة للسيطرة على

---

(٧) يجب ملاحظة أن التقرير قد صدر فى بداية الأزمة، قبل تحولها الى أزمة اقتصادية عالمية.

(٨) النموذج الغربي التقليدي: الليبرالية الاقتصادية، الديمقراطية، العلمانية.

(٩) رأسمالية الدولة: هو مفهوم مطاط يصف نظم إدارة الاقتصاد التى تعطى دوراً بارزاً للدولة.

(١٠) شهدنا حقيقة ذلك عقب الأزمة الاقتصادية العالمية كيف حكومات غربية عديدة قامت بالتدخل لإنقاذ بعض المنشآت التى تأثرت بالأزمة.

(١١) قمة العشرون الكبار التى عقدت بلندن في أبريل ٢٠٠٩ أكدت على أهمية التدخل لإنقاذ الاقتصاد الكوني.

الأزمة، مع استمرار الفجوة في دور الدولة في الاقتصاد بين كل من الـدول الغربية والقوي البازغة السريعة.

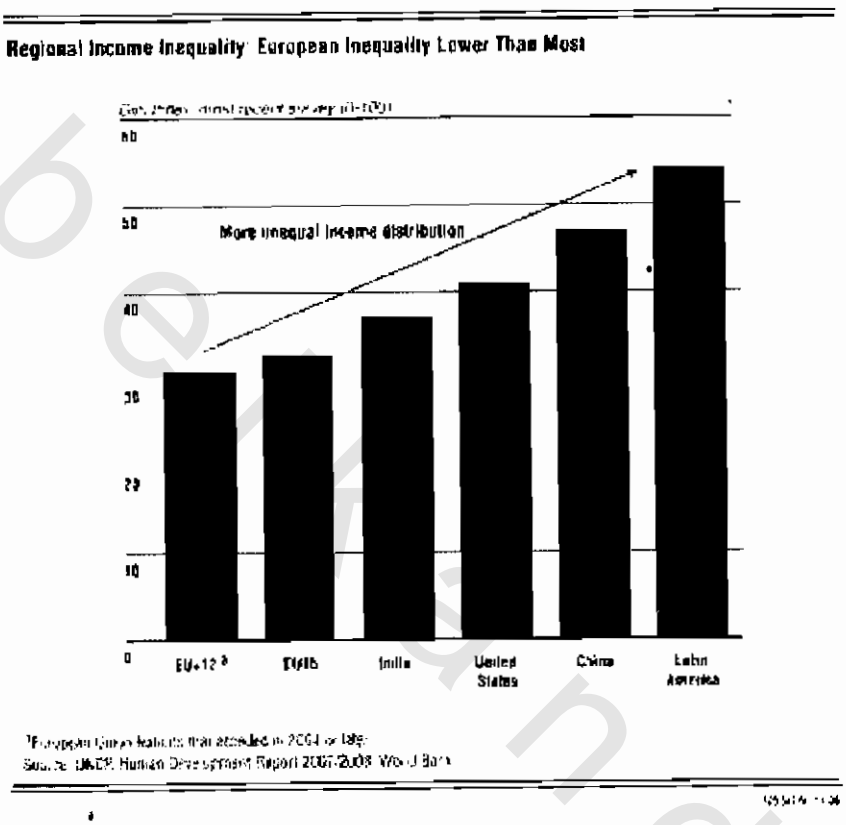

شكل يوضح اختلاف الدخل حسب المنطقة

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

العولمة في خطر في ظل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨

رغم إن الأزمة تسرع فى إعادة التوازن الاقتصادي العالمى، إلا إنها ستتوقف بشدة على القيادة الحكومية، الأزمة قد تتسبب في تباطؤ خطي العولمة بسبب الأذى الذى ستشهده الدول النامية وتأثر النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي، مما قد يهدد القوى البازغة.

بعض الدول مثل الصين وروسيا ومصدري النفط في الشرق الأوسط تستطيع تجاوز الأزمات الداخلية، حيث إنها ستكون في وضع يقوي من احتياطياتها الضخمة، وشراء أصول أجنبية، وتقديم مساعدات مالية مباشرة، في الغرب فإن التغير الكبير سيكون في زيادة تدخل الدولة.

الأزمة زودت المطالب بيريتون وودز جديد، يزيد من التنظيم للاقتصاد العالمي بشكل أفضل، فشل إنشاء قبول عالمي جديد قد يقود بعض الدول للسعي إلى الأمن من خلال سياسات نقدية تنافسية وحواجز استثمارية جديدة، وزيادة احتمالية تجزئة السوق.

٤. طريق غير ممهد لتصحيح الاختلالات العالمية الحالية

إن أحداث وولستريت لعام ٢٠٠٨ هى علامة افتتاح لفصول من قصة طويلة من اعادة التوازن، وشوط تصحيح للاختلالات المالية العالمية سيكون بمثابة طريق صعب وغير ممهد على تحركات الاقتصاد العلمي، صعوبة وجود تعاون دولى ناتج عن التعددية السياسية والمالية سيزيد من العراقيل هذا الطريق.

واحدة من التطورات التالية أو مزيج منها يستطيع أن يسبب ضبط الاختلالات:

- تباطؤ الاستهلاك في الولايات المتحدة مع زيادة مصاحبة في معدلات الإدخار.
- زيادة في الطلب من أسواق آسيا البازغة خاصة الصين والهند.

إذا ما كانت الاختلالات استقرت أو أرتدت حتى ٢٠٢٥، فإنها ستستند على الدروس المستفادة من الطرق الخاصة التى ستختارها القوي البازغة لتجاوز الأزمة المالية.

تاريخيا فإن تصحيح الاختلالات يتطلب جهوداً طويلة المدى لتأسيس نظام دولى جديدة، ولكن مشكلات محددة قد تنتج، تتضمن:

- حماية استثمارية وتجارية أكبر كرد فعل من الحكومات على تزايد مكاسب الشركات الأجنبية التابعة للاقتصاديات البازغة والتى سيكون العديد منها مملوك للدولة[١٢].

(١٢) تشهد العلاقات الصينية الأمريكية توترا بشأن التحكم الصيني في قيمة عملتها في مقابل تحركات في الكونجرس للحد من الصادرات الصينية ما لم تترك عملتها ترتفع بهدف تعزيز الحماية التجارية.

obeikandl.com

- تسارع انتزاع الموارد بسبب ربط القوي البازغة (الصين والهند ودول الخليج) أمنها القومى بزيادة تحكمها ووصولها للموارد ومصادر الطاقة والأسواق، من خلال منشآت مملوكة للدولة.
- تحول ديمقراطى بطىء خاصة مع تقديم الصين لنموذج تنمية بديل سياسيا واقتصاديا، الذى قد يكون جذابا لبعض النظم السلطوية، وأيضا بعض الدول الديمقراطية التى أصيبت بالإحباط من ضعف الأداء الاقتصادي لسنوات عديدة.
- ظلال المؤسسات المالية الدولية: صناديق الثروة السيادية *SWF's* حققت الكثير من رؤوس الأموال في الأسواق البازغة أكثر من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مجتمعين، هذا قد يزيد من تفكيك الاختلالات العالمية.
- تراجع الدور الدولي للدولار: قد يخسر الدولار حالته كاحتياطي عملة عالمي في سابقة تاريخية لا مثيل لها، ويصبح أحد متساوين في سلة سوق العملات.

تزايد استخدام اليورو، وهو جلى بالفعل، من المحتمل أن يصعب على الولايات المتحدة في المستقبل استغلال فرادة دور الدولار في الاستثمار والتجارة الدولية لتجميد أصول وتعطيل تدفقات مالية لخصومها، مثلما حدث مؤخراً مع العقوبات الاقتصادية ضد كوريا الشمالية وإيران.

قيادة العلوم والتكنولوجيا: اختبار القوى البازغة

تأسست العلاقة بين النمو الاقتصادي وبين انجازات العلم والتكنولوجيا منذ زمن طويل، ولكن الطريق ليس دائما قابل للتنبؤ. الأكثر أهمية هو التأثير الكلي لنظام الابتكار الوطنى[١٣] National Innovation System (NIS) حيث يتم تحويل المفاهيم

(١٣) فكرة نظام الابتكار القومى تطورت أولا فى الثمانينيات كمعونة لفهم كيف أن بعض الدول اتضح أنها أفضل من الأخرين فى إدخال مبادىء فكرية فى منتجات تجارية مما عزز اقتصادها، نموذج نظام الابتكار القومى يتطور بسبب تكنولوجيا المعلومات وتزايد عولمة تأثير الاقتصاديات الوطنية (تعاون متعدد الجنسيات).

الفكرية في اتجاه تسويقها ليستفيد منها الاقتصاد القومى، الولايات المتحدة تتفاخر حاليا بنظام ابتكار قوي أكثر من الاقتصاديات النامية للصين والهند.

توجد تسعة عوامل تساهم في نظام الابتكار القومى هى: (سيولة رأس المال، مرونة سوق العمل، استجابة الحكومة للأعمال، تكنولوجيا اتصالات معرفية، قطاع تنمية خاص للبنية التحتية، نظام قانوني لحماية حقوق الملكية الفكرية، رأس مال انساني وعلمي متاح، مهارات تسويق، النزعة الثقافية لتشجيع الابتكار).

من المتوقع أن تحقق الصين والهند خلال عشرة سنوات تكافؤ قريب للولايات المتحدة في مجالين مختلفين: رأس المال الإنساني والعلمى (الهند)، واستجابة الحكومة لأعمال الابتكار (الصين)، لكن الولايات المتحدة متوقع لها أن تظل مسيطرة في ثلاث قطاعات هى: حماية حقوق الملكية الفكرية، أعمال معقدة لابتكار ناضج، تشجيع الإبداع.

٥. مراكز مالية متعددة:

للوهلة الأولى فإن المشهد المالي سيكون عالمي ومتعدد الأقطاب، فمن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الغرب، وروسيا ودول مجلس التعاون الخليجي في وسط آسيا، والشرق الأوسط، وأخيرا الهند في الشرق.

النظام المالي العالمي والمتعدد الأقطاب يشير إلى تراجع نسبي لقوة الولايات المتحدة، ومن المحتمل أن يزيد من تنافسية وتعقد السوق، إلا أنه يحمل بعض الايجابيات، حيث أنه وبمرور الوقت، فإن تلك المراكز المالية المتعددة ستخلق تكرارات تساعد على عزل الأسواق عن الصدمات المالية والأزمات النقدية.

٦. نماذج تنمية متباينة، ولكن إلى متى؟

نموذج الدولة المركزية[١٤] *The State-Centric Model* الذى تضع فيه الدولة القرارات الاقتصادية الهامة (الصين وروسيا) يقيد الديمقراطية، ويزيد من الأسئلة حول حتمية الوصفة الغربية التقليدية للتنمية، خلال الـ ١٥ – ٢٠ سنة القادمة فإن العديد من الدول النامية قد تنجذب إلى نموذج بكين لتزيد من فرص سرعة التنمية وتحافظ على الاستقرار السياسي، مع الاعتقاد بأن

(١٤) نموذج الدولة المركزية: هو مفهوم يعبر عن إن المشارك الرئيسي في العلاقات الدولية هو الدولة، فضلا عن إنها المسئولة عن صنع القرارات (الفاعل النشط).

الفجوة ستستمر فإن الدور الداعم للدولة في المجتمعات الغربية قد يضيق هذه الفجوة بين النموذجين.

العلمانية (التى كالما اعتبرت جزء لا يتجزأ من النموذج الغربي) قد تتراجع أمام الأحزاب الإسلامية (مثل ما يحدث في تركيا) التى تتصاعد ومن الممكن أن تبدأ في إدارة الحكومات.

من خلال النظر إلى دول مثل البرازيل والهند، فإن نموذج الدولة المركزية لا يشكل نظام بديل ومن غير المحتمل أن يكون كذلك، إذا ما روسيا صارت ليبرالية على المستوي الاقتصادي والسياسي خلال العقدين القادمين، فهذا سيكون بمثابة اختبار حاسم على المدى الطويل لاستدامة بديل للنموذج الغربي التقليدي.

رغم أن التحول الديمقراطى الصيني قد يكون بطيء، فمن المتوقع أن تضغط الطبقة الوسطي البازغة نحو مزيد من التأثير السياسي الأكبر أو تحاسب المسئولين، خاصة إذا ترنحت قدرات الحكومة المركزية على نمو اقتصادي مستقر، أو إنها لم تبالى بتزايد قضايا "نوعية الحياة" Quality Of Life مثل زيادة التلوث والحاجة إلى خدمات الصحة والتعليم.

تاريخيا فإن الدول المصدرة للبترول قلما تشهد تغيرات ديمقراطية بينما أرباح الطاقة مازالت قوية، لذلك فإن هبوط متواصل في أسعار البترول والغاز ستزيد من توقعات ليبرالية روسية على المستوين الاقتصادي والسياسي.

أمريكا اللاتينية: نمو اقتصادي معتدل وعنف مدني مستمر

العديد من دول أمريكا اللاتينية ستحقق تقدم ملحوظ في تدعيم الديمقراطية بحلول ٢٠٢٥، وبعضها سيصبح من قوي الدخل المتوسط وأخرى وخاصة المتبنية للسياسات الشعبوية[١٥] Populist Policy ستتراجع، وبعضها مثل هايتي سيصبح أكثر فقرا وأقل قابلية للحكم، مع استمرار مشكلات الأمن العام وفى بعض الحالات ستكون صعبة القيادة، البرازيل ستصبح قوة القيادة الإقليمية ولكن جهودها لدعم الاندماج في جنوب

(١٥) السياسة الشعبوية تقوم على رعوية الدولة الأبوية في غياب للحقوق وحرياتهم السياسية.

أمريكا سيتم إدراكه بصورة جزئية. فنزويلا وكوبا سيكون لها بعض التأثير الشارد في المنطقة، ولكن مشاكلهم الاقتصادية ستقوض تقدمهم. قد تخسر الولايات المتحدة تأثيرها التقليدي في المنطقة مصحوبا بتراجع التأثير السياسي.

أجزاء من المنطقة ستستمر لتكون ضمن أكثر مناطق العالم عنفا، منظمات تجارة المخدرات وزيادة معدلات استهلاك المخدرات محليا ومنظمات إجرامية عالمية وحلقات إجرام محلية وعصابات ستستمر لتقوض الأمن القومى العام، هذه العوامل مع قوانين ضعيفة تعنى أن عدداً من الدول وخاصة في وسط أمريكا والكاريبي ستكون على شفا أن تصبح دول فاشلة[١٦] Failed State.

ستستمر أمريكا اللاتينية تلعب دورا هامشيا في النظام الدولى فيما عدا مشاركتها في التجارة الدولية وجهود حفظ السلام، تأثير الولايات المتحدة سيتقلص في المنطقة نوعا ما بسبب التوسع الجنوب أمريكي في علاقات تجارية واقتصاديه مع أسيا وأوروبا وتكتلات أخرى. اللاتينيين بشكل عام سوف ينظرون إلى ارشاد الولايات المتحدة عالميا وللعلاقات في المنطقة. زيادة ضخمة في الشعب الهسبانيكي سوف تؤكد انتباه الولايات المتحدة للمشاركة في الثقافة والدين والاقتصاد والسياسة في المنطقة.

النساء كعامل تغير جيو-سياسي:

التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة قد يغير المشهد العالمي خلال العشرين سنة القادمة، هذا الاتجاه بالفعل ملحوظ في المجال الاقتصادي: الانفجار في الانتاجية الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة نتج عن تقوية الموارد البشرية خاصة عبر تحسين صحة وتعليم وفرص توظيف النساء والبنات، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي. زيادة دخول وبقاء النساء في قطاع الأعمال خلال العشرين سنة القادمة قد يخفف من التأثير الاقتصادي للشيخوخة السكانية العالمية. تحقيق النساء في أسيا وأمريكا اللاتينية لمستويات عالية في التعليم سيكون له تأثير هام في تكثيف رأس المال البشري للاقتصاد العالمي.

(١٦) الدولة الفاشلة هو مفهوم يستخدم من قبل السياسيين والصحفيين ليعبر عن الدول التى تفشل في تحقيق بعض الشروط والمسئوليات الأساسية للحكومة السيادية مثل فقط السيطرة على مقاطعة ما أو على احتكار الشرعية في استخدام القوة أو عدم القدرة على اتخاذ قرارات جمعية أو الوفاء بمسئولياتها تجاه الخدمات العامة أو التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل في المجتمع الدولى.

رغم أن بيانات الارتباط النسائي بالسياسية أقل حسما من المشاركة الاقتصادية، فإن التمكين السياسي للنساء يبدو أنه يغير الأولويات الحكومية. الدول التى بها عدد كبير نسبيا من النساء السياسيات الفاعلات لها تأثير كبير في القضايا الاجتماعية مثل العناية الصحية والبيئة والتنمية الاقتصادية. إذا استمر هذا الاتجاه خلال الـ ١٥-٢٠ سنة القادمة، فإن عدد متزايد من الدول قد تفضل البرامج الاجتماعية عن تلك العسكرية، حوكمة أفضل قد يكون لها فوائد أيضاً مثل عدد أكبر من السيدات في البرلمانات أو المواقع الحكومية الكبيرة مرتبطة بفساد أقل.

الآن دور النساء من المحتمل أن يكون له أهمية أكثر في التغير الجيو-سياسي في العالم الإسلامي، فالسيدات المسلمات أكثر استيعابا من الرجال للنظام التعليمي، مما يسهل لهم الدخول في وظائف في قطاعات الخدمات والمعلومات.

ومع ذلك فإنه في أجيال المستقبل قد تساعد النساء على ايجاد طريقة استيعاب اجتماعى أكبر، وتقليل التطرف الديني، تزايد أعداد المرأة في أماكن العمل قد يؤثر أيضاً في خارج أوربا. الدول النامية في البحر المتوسط الإسلامي لها روابط قوية بأوروبا حيث إنها أرسلت العديد من المهاجرين. المهاجرين يعودون للزيارة أو الاستيطان جالبين معهم أفكار جديدة، فضلا عن استقبال هذه الدول للتأثير الأجنبي من الإعلام الأوروبي عبر اطباق الاستقبال والانترنت.

التعليم العالى يشكل المشهد العالمى في ٢٠٢٥

صار التعليم هو المقرر الرئيسي لأداء اقتصاديات الدول خاصة في مجال القيمة المضافة في الانتاج. من المحتمل أن تتقلص قيادة الولايات المتحدة في عمالة ذات مهارات مرتفعة لصالح دول نامية ضخمة خاصة الصين التى بدأت حصاد استثماراتها الحالية في رأس المال البشري (التعليم والتغذية والعناية الصحية). الهند تواجه تحدي بسبب تعليم ابتدائي غير ملائم منتشر في المناطق الفقيرة ومؤسسات التعليم العالى لعدد محدود. الولايات المتحدة قادرة بفرادة على تهيئة تعليمها العالى ونظام الأبحاث لتزود الطلب العالمي وتوظيف نفسها كمحور التعليم العالى. رغم أن انفتاح أكثر لفصول ومعامل الولايات المتحدة قد يعني تنافس أكبر الطلاب الولايات المتحدة، فإن اقتصاد الولايات المتحدة من المحتمل أن يستفيد من الشركات التى تميل إلى جعل قاعدة عملياتها قرب رأس المال المتاح، تصدير مستمر لنماذج التعليم الأمريكي مع بناء جامعات أمريكية في الشرق الأوسط ووسط أسيا قد يحسن من الجاذبية والهيبة العلمية للجامعات الأمريكية.